

Document:	EB 2019/127/R.35
Agenda:	9(a)(i)
Date:	22 August 2019
Distribution:	Public
Original:	English

A



الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها الثالث والخمسين بعد المائة

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي
الأشخاص المرجعيون:

نشر الوثائق:

الأسئلة التقنية:

Deirdre McGrenra

مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية والعلاقات
مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: +39 06 5459 2374
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

Advit Nath

المراقب المالي
ومدير شعبة المحاسبة والمراقب المالي
رقم الهاتف: +39 06 5459 2829
البريد الإلكتروني: a.nath@ifad.org

Allegra Saitto

مديرة الإبلاغ المالي والائتمان المؤسسي
رقم الهاتف: +39 06 5459 2405
البريد الإلكتروني: a.saitto@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة السابعة والعشرون بعد المائة
روما، 10-12 سبتمبر/أيلول 2019

للاستعراض

موجز تنفيذي

- 1- ناقشت لجنة مراجعة الحسابات عدداً كبيراً من الوثائق، سيعرض معظمها على المجلس التنفيذي في دورته السابعة والعشرين بعد المائة لاستعراضها أو الموافقة عليها.
- 2- فيما يتعلق بالبند التالي:

تقرير المراجع الخارجي بشأن الرقابة الداخلية وإجراءات المحاسبة

أحاط أعضاء اللجنة علماً بالضوابط الإضافية القائمة في عام 2018، والتوصية متوسطة الأولوية لإضفاء الطابع الرسمي على الضوابط المحيطة بمعاملات المكاتب القطرية بإطار للرقابة الداخلية. وقد قامت الإدارة بإعداد هذا الإطار. كما تمت التوصية بوضع نظام لتكنولوجيا المعلومات من أجل معاملات الاقتراض. وسيكون هذا جزءاً من نظم إدارة الخزنة، والمحاسبة، والرقابة الذي يجري التخطيط لتنفيذه.

مذكرة استراتيجية المراجعة للمراجع الخارجي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2019

ستستمر شركة Deloitte بالتركيز على معاملات المكاتب القطرية للصندوق؛ وتطبيق المعيار 9 من المعايير الدولية للإبلاغ المالي؛ ومحاسبة القيمة العادلة؛ ومخاطر المراجعة الرئيسية الأخرى كما هو مطلوب لمراجعة نهاية عام 2019.

بيان استساعة المخاطر في الصندوق

قدم أعضاء اللجنة معلومات ارتجاعية عن الوثيقة، التي اعتبرت مسودة أولى. وأوضح الأعضاء الحاجة إلى عمل تحليلي مفصل وأساسي كأساس لبيان الاستساعة، والحاجة إلى خارطة طريق لضمان التسلسل المناسب لجميع عناصر إدارة المخاطر المؤسسية.

إطار الرقابة الداخلية

رحب أعضاء اللجنة بالوثيقة وقدموا بعض الاقتراحات لتوضيح ودعم التنفيذ العملي للإطار والتفاعل بين خطوط الدفاع. وسوف تزود الإدارة اللجنة بوثائق محدثة في اجتماعها القادم في سبتمبر/أيلول 2019.

تحديث بشأن التحقيقات وأنشطة مكافحة الفساد

أحاطت اللجنة علماً بعبء العمل المتزايد لوحدة التحقيقات ورحبت بالتقدم المحرز بشأن تنفيذ سياسة مكافحة الفساد، والتحديث المتعلق بالإصلاحات التي أجريت في مجال التوريد والإشراف في المشروعات.

مسائل أخرى

بالإشارة إلى عبء العمل الثقيل وتعقيد الأوراق التي ستستعرضها اللجنة في الفترة القادمة، تمت مناقشة اقتراح لالتماس مشورة من خبراء خارجيين غير ملزمة ومحددة زمنياً لمساعدة اللجنة، ووافقت اللجنة عليه. وسيتم إطلاع الأعضاء على التقدم المحرز بواسطة البريد الإلكتروني، وسوف يناقش البند في اجتماع سبتمبر/أيلول.

تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها الثالث والخمسين بعد المائة

1- ترغب لجنة مراجعة الحسابات بلفت انتباه المجلس التنفيذي للمسائل التي تمحوت فيها في اجتماعها الثالث والخمسين بعد المائة المنعقد في 20 يونيو/حزيران 2019.

اعتماد جدول الأعمال

2- اعتُمد جدول الأعمال مع إدراج بند مقترح من قبل رئيس اللجنة تحت مسائل أخرى: مشورة من خبراء خارجيين لمساعدة لجنة مراجعة الحسابات في أداء مسؤولياتها.

محاضر الاجتماع الثاني والخمسين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات ومحاضر الجلسة المغلقة للاجتماع الثاني والخمسين بعد المائة (للموافقة)

3- تمت الموافقة على المحاضر دون أي تغييرات. واتفق أعضاء اللجنة على أنه ينبغي بذل جهود لتحسين نص المحاضر في المستقبل لكي تعكس بشكل أوضح المواقف التي تتخذها اللجنة.

أسعار الفائدة في الصندوق في الفصل الثاني من عام 2019 (للاستعراض)

4- قدمت الإدارة الوثيقة، وسلطت الضوء على أسعار الفائدة المطبقة في الفصل الثاني من عام 2019.

5- طلب أعضاء اللجنة تفاصيل عن هيكل واتجاهات التسعير، وقامت الإدارة بتزويدها. كما طلب الأعضاء أيضا إدراج المزيد من النص لشرح الأشكال، وحصص المعلومات التقنية للغاية في الملاحق. ووافقت الإدارة على المضي قدما بذلك في الورقة التالية.

6- وأحاطت اللجنة علما بأن الوثيقة ستعرض على المجلس التنفيذي للعلم، واعتبر أن الوثيقة قد تم استعراضها.

مسودة جدول الأعمال المؤقت للاجتماع الرابع والخمسين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات (للاستعراض)

7- قدمت سكرتيرة الصندوق هذا البند من جدول الأعمال.

8- طلب أعضاء اللجنة بعض الإيضاحات عن البنود المقترحة للمناقشة والاستعراض في الاجتماع القادم، واتفقوا على بنود جدول الأعمال المقترحة للاجتماع القادم. كما ناقشت اللجنة ما إذا كان ينبغي إدراج استراتيجية القطاع الخاص كبند إضافي، بهدف النظر، من منظور استساعة المخاطر، في الأثر المالي لأي منتجات جديدة.

9- وأشارت الإدارة إلى أنه لم يكن من المقرر استعراض الاستراتيجية من قبل اللجنة لأنها استراتيجية وخطة عمل رفيعة المستوى في هذه المرحلة، من غير معلومات مالية دقيقة كافية (مثل منتجات مالية محتملة محددة) لتبرير استعراضها من قبل اللجنة. وتمت الإشارة إلى أنه من حق اللجنة أن تقرر بشأن إدراج أي بند إضافي خلال اجتماعاتها، وأنه إذا رغبت اللجنة في استعراض الاستراتيجية حتى في هذه المرحلة المبكرة، فيمكن إضافتها إلى جدول الأعمال.

10- ثم قدّم أحد الأعضاء اقتراحاً بإدراج بيان في الاستراتيجية يوضح أن الصندوق لن يطرح أي أدوات مالية جديدة لتمويل القطاع الخاص مباشرة حتى يتم: (1) استعراض الأداة المقترحة بعناية (بما في ذلك من قبل لجنة مراجعة الحسابات، حسب الاقتضاء)؛ (2) استعراض أي مشروع مقترح يتضمن مثل هذه الأداة بالكامل والموافقة عليه من قبل المجلس التنفيذي.

11- أحاطت اللجنة علماً بالمقترح أعلاه. وسوف يبقى رئيس اللجنة والإدارة على اتصال لضمان وصول الأعضاء إلى قرار نهائي في أقرب وقت ممكن في يوليو/تموز.

التقارير المالية المعيارية المعروضة على المجلس التنفيذي (للاستعراض)

- تقرير عن حافظة استثمارات الصندوق للفصل الأول من عام 2019.

12- عرضت الإدارة الوثيقة المشار إليها أعلاه، والتي احتوت على معلومات حتى نهاية مارس/آذار 2019. واعتبر أن الوثيقة قد تم استعراضها.

تقرير المراجع الخارجي بشأن الرقابة الداخلية وإجراءات المحاسبة (للاستعراض)

13- عرضت شركة Deloitte & Touche تقريرها بشأن الرقابة الداخلية وإجراءات المحاسبة، مشيرة إلى أن أيًا من التوصيات لم تؤد إلى تحفظ سواء بالنسبة لرأي مراجعتها بشأن القوائم المالية الموحدة، أو تقرير تصديق الإدارة على فعالية الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي. وتم تسليط الضوء على أنه على الرغم من أن بعض التحسينات قد حدثت خلال عام 2018، بقيت توصية واحدة مفتوحة من عام 2017 - بشأن الحاجة إلى إضفاء الطابع الرسمي على الضوابط المحيطة بمعاملات المكاتب القطرية للصندوق بإطار للرقابة الداخلية، ولا سيما بالنظر إلى زيادة التفويض بالسلطة في الصندوق إلى المكاتب القطرية للصندوق. وذكر المراجعون الخارجيون نتيجة جديدة أثرت في عام 2018 بأولوية متوسطة فيما يتعلق بالحاجة إلى الحد من الأنشطة اليدوية في حفظ جداول اهتلاك خصوم الاقتراض والإبلاغ عنها. وتم في نفس الوقت تسليط الضوء على أن الإدارة قامت بوضع ضوابط بشأن الكشف كتدبير للتخفيف.

14- رحب أعضاء اللجنة بالتقرير وطلبوا توضيحات عن مستويات الأولوية، والاعتماد على دعم المراجعة الداخلية، بالإضافة إلى الاعتماد على الوكالات المضيفة.

15- وصرح المراجعون الخارجيون بأنهم يخططون أنشطتهم الرئيسية بطريقة مستقلة عن مكتب المراجعة والإشراف، وأنهم يجرون مناقشات مع مكتب المراجعة والإشراف لتحديد مجالات الاعتماد، واستعراض تقارير المكتب، والقيام ببعض الأنشطة بالتنسيق مع مكتب المراجعة والإشراف، مثل اختبار الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي. كما صرح المراجعون الخارجيون بأنهم يستعرضون فعالية الضوابط على الإبلاغ المالي (بما في ذلك الضوابط اليدوية) وأن نتائج ذلك الاختبار تؤكد أن الضوابط القائمة فعالة، وأن أي مجالات للتحسين مذكورة في التقرير.

16- واستكملت الإدارة توضيحاتها بإعلام اللجنة عن التقدم المحرز بشأن الاستعداد لتنظيم إدارة الخزنة، والمحاسبة، والرقابة. وقد أعدت الإدارة إطاراً للرقابة الداخلية سيعرض على اللجنة للاستعراض في الاجتماع الحالي.

17- وعبر أعضاء اللجنة عن الرضى عن المعلومات الارتجاعية التي تلقوها، واعتبر أن الوثيقة قد تم استعراضها.

مذكرة استراتيجية المراجعة للمراجع الخارجي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2019 (للاستعراض)

18- أثناء عرضها لمذكرة الاستراتيجية، أبلغت شركة Deloitte and Touche اللجنة أنه تم تحديد أربعة مخاطر مراجعة رئيسية بشأن مراجعة حسابات عام 2019: حساب القيمة العادلة على القروض من أجل الاتساق مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي؛ ودقة احتساب العملات الأجنبية؛ وتدوين الإيرادات كما هو مطلوب بموجب المعايير الدولية لمراجعة الحسابات؛ وتجاوز الإدارة للضوابط، مع التركيز على حكم أو تقدير الإدارة كخطر من مخاطر مراجعة الحسابات، كما هو مطلوب بموجب المعايير الدولية لمراجعة الحسابات بالنسبة لجميع المراجعات، بالإضافة إلى تطبيق قسم الاستهلاك الخاص بالمعيار 9 من المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

19- طلب الأعضاء تفاصيل عن الدروس المستفادة من المعيار 9 من المعايير الدولية للإبلاغ المالي، ومعايير اختيار قيود دفتر اليومية، والتي قدمها المراجعون الخارجيون.

20- وأكد الأعضاء اتفاقهم مع نهج المراجعة. واعتبر أن الوثيقة قد تم استعراضها.

التواريخ المقترحة لاجتماعات لجنة مراجعة الحسابات في عام 2020

21- قدمت سكرتيرة الصندوق بند جدول الأعمال، وأشارت إلى التواريخ المقترحة للاجتماعات التي ستعقد في عام 2020.

22- ناقش أعضاء اللجنة التواريخ وطلب عضوان أن تنتظر الإدارة في إمكانية اقتراح تواريخ جديدة لاجتماعي سبتمبر/أيلول ونوفمبر/تشرين الثاني، نظرا إلى أن التواريخ المقترحة لاجتماعات اللجنة قريبة جدا من عطل وطنية. وسوف يبلغ مكتب سكرتير الصندوق اللجنة عن التواريخ البديلة، في حال توفرها.

إدارة المخاطر المؤسسية

بيان استساغة المخاطر في الصندوق (للاستعراض)

23- قدمت الإدارة المسودة الأولى لبيان استساغة المخاطر في الصندوق، الذي اعتبر عنصرا استراتيجيا رئيسيا في نظام إدارة المخاطر المؤسسية المعزز في الصندوق، وأفادت بأن العمل التحليلي المطلوب كان جاريا. وقد وفرت المسودة الأساس لإجراء مناقشة أولية حول مقدار المخاطر التي كان الصندوق مستعدا لتحملها من أجل تحقيق مهمته وأهدافه، وكانت بمثابة أداة حوكمة لضمان نهج متكامل تجاه إدارة المخاطر من خلال تغطية كل من بياني استساغة المخاطر المالية وغير المالية.

24- طلب الأعضاء المزيد من الوضوح وصقل اللغة نظرا إلى أن هذه الوثيقة قد يكون لها أصحاب مصلحة متعددون، وأوصوا بالمزيد من العمل والتوضيحات كالتالي:

(أ) توفير خارطة طريق للوثائق التي ستعرض على اللجنة، مع ضمان التنفيذ المتسلسل ضمن إطار منطقي، يشمل استراتيجية إدارة المخاطر المؤسسية بموجب نهج شامل ونهج واحد متنسق لإدارة

واستساغة المخاطر، ووضع أهداف ولغة واضحتين لفهم عملي لوثيقة بيان استساغة المخاطر، ويتصل بهيكل الحوكمة والضوابط الداخلية، ويضم نهجا كميا تجاه بيان استساغة المخاطر، وتحقيق التوازن بين المخاطر والعوائد، وإتاحة مرونة في بيان استساغة المخاطر لعدم الحد من الابتكار؛

(ب) ربط بيان استساغة المخاطر بسيناريو معين والنظر في السيناريوهات المحتملة الأخرى؛

(ج) توفير معلومات، وبيانات، وتحليل كمي أكثر دقة كأساس لاستساغة المخاطر لفهم كيف يقيم الصندوق البارومترات والتحمل، وربط التحليل بشكل واضح بالمعايير، وكيف يتم وسيتم ترسيخ بيان استساغة المخاطر في ثقافة المخاطر مع الأخذ بالاعتبار قدرات الصندوق والملاحم البارزة لمخاطره، بما في ذلك احتمالية المخاطر المحتملة، وأثرها، والمخاطر المرتبطة بها؛

(د) وضع ملحق لبيان استساغة المخاطر يضم مؤشرات للمخاطر الرئيسية على مستوى عالٍ للهيئات الرئاسية، وعلى مستوى تشغيلي للوحدات، تتجاوز السياسات والحدود القائمة تجاه مجالات المخاطر التي يضطلع بها حاليا.

- 25- شكرت الإدارة اللجنة على المعلومات الارتجاعية التي ستأخذها بعين الاعتبار في وضع بيان استساغة المخاطر المقرر استعراضه من قبل اللجنة في نهاية العام. كما شددت الإدارة على أن ثقافة المخاطر هي في صميم تعزيز إدارة المخاطر المؤسسية في الصندوق، وأنه متى تم وضع السياسات، وإيجاد لغة وحوكمة مشتركتين للمخاطر، سيتم تطوير وتنفيذ تدريب مخصص للمساهمة في تطوير ثقافة للمخاطر.
- 26- واعتبر أن الوثيقة قد تم استعراضها.

تقرير عن وضع لوحة المخاطر المؤسسية في الصندوق (للاستعراض)

- 27- قدمت الإدارة الوثيقة، وأوضحت التقدم الذي تم إحرازه في دمج التعليقات المستمدة من الدورات السابقة للمجلس التنفيذي، واجتماعات اللجنة السابقة. واستعرضت اللجنة الوثيقة، وأحاطت علما بالمعلومات الارتجاعية التي تلقتها من الإدارة.
- 28- رحب أعضاء اللجنة بالتحسينات، وطلبوا أن تشمل اللوحة شرحا بشأن المؤشرات النوعية، واستراتيجيات التخفيف بالنسبة لكل من الإجراءات المتوقعة والنتائج المحققة بالفعل. وطلب بعض الأعضاء المزيد من التفاصيل وأوصوا بالتحسينات التالية: (1) استعراض المعايير المستخدمة في اختيار المؤشرات الرئيسية لضمان استنادها إلى أهمية المخاطر، والمساعدة في وضع مبادرات للتخفيف؛ (2) إعطاء فكرة عن أثر مخاطر محددة؛ (3) إدراج شرح موجز لكل خطر من المخاطر.
- 29- أحاطت اللجنة علما بالمعلومات الوفيرة المقدمة من الإدارة وبالتزامها بمتابعة تحسين اللوحة، واعتبر أن الوثيقة قد تم استعراضها.

إطار الرقابة الداخلية (للاستعراض)

- 30- قدمت الإدارة بند جدول الأعمال بالإشارة إلى أن الوثيقة جزء من النظام المتكامل للمساءلة، والمخاطر، والرقابة، ويضع الضوابط الداخلية ونظم الرصد المثلى.
- 31- رحب أعضاء اللجنة بالوثيقة وقدموا اقتراحات للنظر في مضامين تنفيذها الفعال، بما في ذلك ضمان بعض المرونة للسماح بالتفاعل بين خطوط الدفاع وتعزيز قدرات ومهارات خطوط الدفاع. وتم التأكيد على أنه من المهم ليس فقط تطبيق إطار أفضل الممارسات (إطار لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة توريدواي)، بل

وأيضاً تكيف ومعايرة نظام الرقابة الداخلية بأكمله مع النموذج التشغيلي الفعلي للصندوق. وطلب بعض الأعضاء توضيحات حول التفاعل بين خطوط الدفاع وحول مستويات التوظيف والقدرات في الوظيفة الجديدة وفي المكاتب القطرية للصندوق.

32- شكرت الإدارة اللجنة على المعلومات الارتجاعية التي تلقتها، والتي سيتم تضمينها في النسخة التالية التي ستعرض على اللجنة في سبتمبر/أيلول 2019، واعتبر أن الوثيقة قد تم استعراضها.

تحديث بشأن التحقيقات وأنشطة مكافحة الفساد (للاستعراض)

33- قدم مكتب المراجعة والإشراف بند جدول الأعمال بعرض الاتجاهات والقضايا البارزة الناجمة عن قضايا التحقيقات والجزاءات في عام 2019. كما وفر المكتب أيضاً تحديثاً عن تنفيذ سياسة مكافحة الفساد. وقدمت الإدارة تحديثاً عن الإصلاحات العديدة التي نفذت في مجال الإشراف على التوريد في المشروعات، وأشارت إلى ما يلي: دليل التوريد الجديد لموظفي الصندوق وخبرائه الاستشاريين الذي صدر في مايو/أيار 2019 والذي يُدخل نهجاً قائماً على أساس تقييم المخاطر في مجال التوريد، مما سيضمن تقييم مخاطر التوريد والتخفيف من آثارها بشكل منهجي ومتسق في سائر البرنامج القطري ودورة المشروعات؛ والتفتيحات الجارية على دليل التوريد التي تشمل من بين جملة أمور أخرى تدابير لزيادة الشفافية؛ والمبادرات الجارية لتعزيز الخبرات التقنية للتوريد من خلال إنشاء أربع وظائف جديدة لأخصائيي التوريد، ووضع قائمة للاستشاريين المعتمدين للتوريد، وتطوير برامج لبناء القدرات في مجال التوريد من أجل موظفي الصندوق وفرق المشروعات.

34- أحاط أعضاء اللجنة علماً بعبء العمل المتزايد، وقدرات الموظفين في وحدة التحقيقات، وأشاروا إلى أن كفاية موظفي مكتب المراجعة والإشراف يجب أن تبقى قيد الاستعراض. واعتبر أن الوثيقة قد تم استعراضها.

مسائل أخرى

مشورة من خبراء خارجيين لمساعدة لجنة مراجعة الحسابات في أداء مسؤولياتها

35- بالنظر إلى عبء العمل الثقيل وتعقيد الأوراق التي ستستعرضها اللجنة في الفترة القادمة، اقترح رئيس اللجنة اللجوء إلى الحكم الوارد في الفقرة 2-7 من اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات التابعة للمجلس التنفيذي ونظامها الداخلي. ويسمح الحكم سابق الذكر للجنة في الحالات الاستثنائية بالتماس مشورة من خبراء لمساعدتها في أداء مسؤولياتها. وستكون مشورة الخبراء هذه غير ملزمة.

36- قدّم رئيس اللجنة الحالات التي تعتبر ظروفًا استثنائية، والتي أكدها الأعضاء الذين عبروا عن دعمهم لاستعانة مؤقتة توفر مشورة مركزة.

37- ناقشت اللجنة المضامين المحتملة على الميزانية، وقدمت الإدارة بعض المؤشرات الأولية. وسوف يناقش رئيس اللجنة تفاصيل الخطوات التالية مع الإدارة، ويلتمس الدعم من أجل عملية التوريد واللوجستيات المتعلقة بها، نظراً لإلحاح المسألة. وسيتم إطلاع الأعضاء بواسطة البريد الإلكتروني، وسوف يبقى البند على جدول أعمال اجتماع سبتمبر/أيلول.